

ملاحظات حول تدريس الفلسفة

مرشد محمد

أولاً أنطلق من تحديد الأطار الذي يتم فيه عملية تدريس الفلسفة وهو المدرسة. المدرسة جهاز إيديولوجي للدولة البرجوازية كما كانت الكنيسة بالنسبة للدولة الاقطاعية أي أن المدرسة مؤسسة طبقية ذات وظيفة أيديولوجية. وهذه الوظيفة لا يمكن اعتبارها معزولة عن وظائف أجهزة الدولة قمعية كانت أو أيديولوجية. هذا بالمعنى العام لكن يجب مراعاة وظيفة المدرسة في البلدان المختلفة من حيث أنها تتحدد كذلك في سياق التنمية، وهذا ما يترتب عنه من طبيعة الأوضاع المزرية التي يشهدها التعليم في هذه البلدان من انعدام العقلانية لا في التفسير ولا في التوجيه ولا في التأطير. وهذا يفرض عجز عملية نقل وتقليد المجتمع البرجوازي وخصائص نظامه التعليمي بشكل متجانس. والخاصة من هذا الكلام تعني أن البنية التعليمية هي جهاز للدولة يعكس جوانب الترقق، وعدم التجانس التي تعاني منها الفئات السائدة في جهاز الدولة وإن هذا الواقع لابد وأن ينعكس على عملية التدريس بحيث يتجلى بما يتميز به التعليم من تراكم، وبعد عن الواقع، وما تتميز به وسائل التلقين. والعلاقات التربوية من جمود وسلطوية. كل ذلك يؤدي إلى إنعدام التكامل والانقسام في مستويات متعددة أمام ثقافة غريبة وإرتباط بالقيم الموروثة. إن هذه الخصائص العامة التي تتميز بها قطاع التعليم في المغرب ما هي إلا انعكاس لهذا الواقع، والنتيجة العامة هي أن المتعلم عندنا يحمل ثقافة عامة فضفاضة مشوهة (غريبة - فرنسية - أصلية - عصرية) لا تحوّل لحاملها بناء منظور متجانس وكامل.

ما الهدف من تدريس الفلسفة؟ ما الغاية منها لتلاميذ السابعة أولاً والسادسة حالياً؟ والمقصود بالسؤال ما الهدف من الناحية المعرفية، ثم من الناحية التربوية. إننا لا نجد أي جواب محدد بدقة وشمولية عن هذا السؤال. لأنه ليس هناك منظور شامل يتضمن الأهداف المعرفية والأهداف التربوية ويحدد الوسائل من تدريس المواد التعليمية في المجتمع المغربي، ذلك لأننا ورثنا ذلك من الاستعمار وبقي مستمرا دون إعادة النظر الشاملة في البنية التعليمية لأنه ليست هناك أية إعادة نظر في باقي المجالات الأساسية في المجتمع. وبالمقابل فإن التنظيمات السياسية والنقابية تفتقر هي الأخرى إلى مثل ذلك المنظور مكثفة بشعارات عامة وأحيانا فضفاضة كالتعليم الجماهيري الذي يخدم مصالح الجماهير الشعبية، دون أن تعطي أي تصور لطبيعة المدرسة، لطبيعة المواد المقترح تدريسها، لطبيعة العلاقات التربوية. الخ. وبالنسبة للجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة فإنها هي الأخرى لم تطرح أي منظور بديل محاولة التثبيت به والدفاع عنه ولبولورته داخل أساتذة المادة من أجل إغناقه وتطويره. كل ما نجد أن أي نقاش حول طبيعة المادة وطبيعة القرارات مطرح في ظروف لا تحدها الجمعية ولكن مفروضة عليها من خارج أعني خارج الجمعية (الآن النقاش حول الكتاب المدرسي الجديد) والمقرر ساهم فيه أفراد من الجمعية.

من خلال هاتين الملاحظتين سأحاول إلقاء نظرة على طبيعة الكتب المطروحة على الساحة. إن التأليف المدرسي في مادة الفلسفة عندنا يكون بتكليف من الوزارة المسؤولة عن التعليم في بلادنا على خلاف ما نجده في فرنسا مثلاً حيث نجد تواجداً كبيراً للكتب المدرسية وللكتب التي تجمع كثيراً من النصوص الفلسفية، وهذا راجع لطبيعة الحال إلى طبيعة التركيب الاجتماعي السائد في ذلك المجتمع القائم على مفهوم الربح. وتواجد عدد كبير من الكتب المدرسية يلقي تولا الأرباط بنص واحد، يعني الأرباط بخطاب مدرسي يجب أن يلقن ويحفظ. خلاف ما نجده عندنا فأولاً الوزارة هي التي تكلف المؤلفين للقيام بهذه المهمة. وثانياً فإن هذا التأليف يستمد المشروعية من ذلك التكليف. كل تأليف خارج هذا الأطار فلا معنى له ولا أهمية له (نلاحظ هنا أيضاً الجانب التجاري في المسألة) وتكليف الوزارة بظهور جليا في مقدمات بعض الكتب المدرسية: يقول كتاب «دروس في الفلسفة» لسنة 1971م «على أننا قد عملنا من جهتنا حسب ما يسمح به الظرف القصير

الذي حددنا الإنجاز هذا المؤلف « ص ٤

يقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السادسة : « وإذا كانت لجنة تأليف هذا الكتاب قد كلفت من طرف الوزارة ومن طرف مفتشي المادة » (المقدمة) ويقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السابعة : « ان كتابنا تجربة من حيث المضمون وتمثل عرضنا لمختلف الآراء والنظريات بطريقة موضوعية دون تحيز أو هوى، وذلك حسب توجيهات وزارة التربية الوطنية وتكئين الأطر » (المقدمة).

— ٤ —

إن جميع الكتب المدرسية لم تطرح من خلال مقدماتها طبيعة المادة. وخصوصياتها وبالتالي الهدف والغاية والوسائل المرتبطة بتدريس مادة الفلسفة، ولكن في ذات الوقت يمكن القول إن هذه الكتب تصورا معنا يتجلى في كون مادة الفلسفة كأى مادة تلقن للتلاميذ. يقول الكتاب المدرسي الصادر لأول مرة باللغة العربية في مقدمته : « إن القسم الأكبر من تلك الصعوبات والمشاق راجع الى عدم وجود كتاب مدرسي في هذه المادة يوفر على الأستاذ عناء ومشقة تحضير اللخصات وإملائها » ويقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السادسة في مقدمته « وهو بالإضافة الى الأستاذ الأداة الأساسية في تلقين المعرفة وتقريبها الى ذهن التلميذ ». إن هذا التصور يتضمن أن الفلسفة معرفة يجب تلقينها للتلاميذ. وهنا يجب الإشارة الى أن الجمعية المغربية المدرسي الفلسفة هي الأخرى ليس لها أي تصور عن طبيعة المادة من خلال نشراتها ومذكراتها فالجمعية عملت على نشر مذكرة تحمل مجموعة من النصوص تسير بشكل متواز مع المقرر لكن الجمعية لم تقدم لهذه المجموعة من النصوص بأي تقديم مثلا يتضمن طبيعة النص الفلسفي وضرورته في تدريس المادة.

— ٥ —

إن جميع الكتب المدرسية والمقررات نجد فيها نوعا من تأثير العقل الغربي، لكن هذا التأثير الغربي يمارس على هذه الكتب والمقررات نفس التأثير الذي يمارسه في المجتمع الذي برز فيه. ويؤخذ من خلال هذه الكتب والمقررات في غياب الشروط التاريخية التي أنتجته وبالتالي في غياب فائدته ودلالته بالنسبة للمجتمع المغربي، وعلى سبيل المثال أقول إنه حينما كانت الفلسفة الوجودية تتمتع بنوع من التأثير داخل أوربا خاصة في المجتمع الفرنسي، نجد هذا التأثير يتشكل عندنا في الموضوعات المقررة وبالتالي في الكتاب المدرسي. فبالقسم الأول من كتاب « دروس في الفلسفة » الجزء الأول مثلا : نطالع الموضوعات التالية : الحرية، الحقيقة، الله، الانسان ومصيره. ولا يخفى على أحد الطابع الوجودي الذي تحمله هذه الموضوعات خصوصا إذا عرفنا أن هذا المقرر والكتاب المدرسي طرحا في الستينات. ونفس التأثير مثلا نجده في الكتاب المدرسي الذي ظهر في بدايات السبعينات المرتبط بتعريف المادة « دروس الفلسفة » حيث نطالع موضوعات الديالكتيك والبنوية مثلا حيث أصبحت الظاهرة الفكرية في السبعينات تتمحور حول البنوية. ونفس المشكل نجده بالنسبة للكتاب المدرسي الأخير « الفكر الاسلامي والفلسفة » حيث نطالع موضوعا كالموضوع المتعلق بمجال اللغة ولا يخفى علينا كيف أن مجال اللغة في البنوية يعتبر هو النموذج الأهل للعلوم الانسانية.

— ٦ —

في كل الكتب المدرسية نلاحظ غياب تحديد الفلسفة كوهي إجتاعي مرتبط بشروط اقتصادية وإجتاعية وبالتالي يصبح الحديث عن الفلسفة كنوع من الفكر لا إرتباط له ولا علاقة له بمعطيات تنجسد أولا في الواقع وثانيا في التطور المعرفي سواء على المستوى الفلسفي ذاته أو على المستوى العلمي، لنلاحظ مثلا أن أي كتاب مدرسي لم يتعرض لتعريف الفلسفة كنوع من التفكير الناتج عن معطيات ذات طابع اقتصادي — إجتماعي — معرفي يقول كتاب دروس الفلسفة « فيها أن الفيلسوف يصدر في عمله هذا عن تفكيره واجتهاداته الخاصة، فمن المنتظر كذلك أن تختلف تعاريف وأبحاثه عن تعاريف وأبحاث غيره من الفلاسفة » ص ٨. ويقول كتاب « الفكر الاسلامي والفلسفة » للسنة السادسة : « على أن الفلسفة هي الحكمة الانسانية، وهي أرقى معرفة مقدورة لنا بوسائلنا الخاصة. أي العقل ومناهجه » ص ٦.

إن غياب هذا التأطير يسقطنا في الحديث عن الفلسفة كشيء صعب وهذا له إنعكاسه على التلميذ من الناحية التربوية حيث تقدم له المادة من الموضوع الأول على أنها تتضمن صعوبة، على أنها تتضمن مشكلة حتى في تعريفها نستمتع ان ما يقوله كتاب « دروس الفلسفة » ج ١ ص. ١٣ طبعة ١٩٦٩ تحت عنوان صعوبة التعريف « وإذا كانت محاولة وضع تعريف تام، شامل لعلم من العلوم بل حتى للأشياء المألوفة لدينا عملية صعبة عويصة فإن هذه الصعوبة تزداد حدة عندما نتجه محاولتنا الى تعريف الفلسفة، فأين تنتدى الفلسفة وأين تنتهي؟ وهل هناك موضوع أو مواضيع مضبوطة، محددة، خاصة بها لا تنعدها الى غيرها؟ ثم هل هناك طريقة واحدة، أو منهج موحد يسلكه الفلاسفة عندما يتفلسفون، إنها أسئلة سنرى أن الاجابة عنها تقتضي ما التفلسف فوراً. وهكذا سنجد أنفسنا نتفلسف قبل أن نعرف الفلسفة ». ونفس الكلام بطبيعة الحال نجد تحت عناوين معينة كمشكلة التعريف وإشكالية التعريف في الكتب المدرسية الأخرى ولا يخفى علينا أن موضوع تعريف الفلسفة هو الإطار الأولي الذي تقدم من خلاله المادة للتلميذ، كان بالإمكان تجاوز هذا اذا أطرنا الفلسفة كمفكر ناتج عن معطيات اقتصادية — اجتماعية ومعرفية وكل فلسفة تختلف عن الأخرى من خلال الاختلاف تلك المعطيات ذاتها.

- ٧ -

غياب التصور الشمولي للمقرر وبالتالي غيابه في إطار الكتب المدرسية وهذا له إنعكاس أيضاً على الجانب التربوي، بحيث نجد الموضوعات تتناول في إطار هذه الكتب بشكل منفصل الأمر الذي يؤدي الى تناقضات واضحة في إطار الكتب المدرسية، فمثلاً نجد في كتاب « دروس الفلسفة » وفي النقطة المتعلقة بالتعريف شبه إقرار بأن لكل فيلسوف فلسفته الخاصة بقول الكتاب في ص. ٨ « إذا كنا لا نستطيع الحصول على تعريف دقيق واضح للفلسفة باعتبار أن لكل فيلسوف فلسفته الخاصة » لكن ما أن نتقل الى الصفحة ٦٣ نجد الحديث حول الاتجاهات الفلسفية الرئيسية ومعنى هذا الكلام أنه ليس لكل فلسفته الخاصة، وكذلك في نفس الكتاب نجد بعد تعريف الفلسفة موضوعات تتناول أصناف التفكير : الأسطورة — الدين — العلم — الأيديولوجيا ثم بعد هذا نجد موضوعاً جديداً هو التفكير الفلسفي يمكن أن نتساءل هل التفكير الفلسفي ليس صنفاً من أصناف التفكير؟ هل التفكير الفلسفي ليس شكلاً من أشكال الأيديولوجيا ونفس الشكل نجد في كتاب « الفكر الإسلامي والفلسفة » في موضوع التفكير الفلسفي ص ١٠ « ليست هناك فلسفة واحدة ندرسها كما ندرس الكيمياء والفيزياء مثلاً، بل فلسفات متعددة الاتجاهات، ومختلفة المشارب، متناقضة النتائج، قد يساوي عددها عدد الفلاسفة أنفسهم » لكن في الكتاب الخاص بالسنة السابعة نجد الحديث عن الاتجاهات الفلسفية التي تتمحور في إطار مثالي ومادي بدلاً من أن نجد تعبير « يساوي عددها عدد الفلاسفة أنفسهم ».

إن هذه الأمثلة لتوضح لنا طابع غياب الرؤيا الكلية الشمولية وبالتالي ندخل في تعامل مع موضوعات ذات طابع جزئي لا يربط بينها لاناظم يحكمها وبالتالي كمعلومات غير متناسقة على التلاميذ حفظها وعلى الأستاذ تلقينها

- ٨ -

بعد هذه الملاحظات العامة حول الكتب والمقررات الفلسفية، لا بد من الإشارة في الختام حول البديل، لكن نجيب الإشارة في ذات الوقت إلى أن مفهوم البديل يتضمن أن هذا البديل لا يعني شيئاً جامداً وإنما هو في الحقيقة نضال من أجل تحقيقه أي تطور وتقدم مستمر، وهذا هو الدور الذي على الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة أن تلعبه داخل صفوف مدرسي المادة، وأن تدفع من جهة أخرى المنظمات ذات الطابع السياسي والنقابي والثقافي الى الوقوف الى جانبها لتكثف الجهود من أجل خلق تصور متجانس ومتكامل لتدريس سادة الفلسفة في المغرب. وأعتقد أن كل مقرر لمادة الفلسفة لا بد وأن يستمد مقوماته الأساسية من طبيعة المجتمع الذي وجد فيه. إننا كمدرسي المادة الفلسفية علينا أن نراعي طبيعة التركيب المجتمعي الذي تعمل في إطاره. ولذلك أرى أن مادة الفلسفة تلعب دورين أساسيين ومتكاملين في نفس الوقت هما الدور المعرفي وثانياً الدور التربوي ولا يخفى علينا جميعاً الدور الأيديولوجي المتمثل في الدورين السابقين. **فهل مسعوي المعرفة**: أعتقد أن

التركيز على العقلية والنقد مسألة أساسية في هذه المرحلة التي يمر فيها مجتمعنا. وعلى المستوى التربوي، أعتقد أن المادة تركز أهدافها التربوية أساسا في :

(1) الروفيا النقدية.

(2) الروفيا المنهجية.

(3) الروفيا التركيبية.

وإنطلاقا من هذه الأهداف أرى أن أي تأليف لأي كتاب مدرسي لا يخدم تلك الغايات التربوية لأنه يحول المادة الى طبيعة موضوعات تلقن وتحفظ. أما الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الغايات والأهداف فهي النص الفلسفي. لأنه يجعل التلميذ في علاقة مباشرة مع صاحب النص الفلسفي الأمر الذي يستدعي تحليلا للنص / الوظيفة المنهجية — يستدعي نقاشا / الوظيفة النقدية — يستدعي خلاصات / الوظيفة التركيبية. تمت عملية إرسال النصوص دون تحديد الغاية منها.

وحيث أنه لا يمكن الفصل بين الجانب المعرفي والجانب التربوي، فإني أعتقد أن هناك أرضية تم منها عملية الانطلاق وبطبيعة الحال بناء على ما تقدم ذكره، هذه الأرضية تتمحور حول تحديد طبيعة الفكر من حيث هو :

(1) وليد شروط ذات طابع اقتصادي — اجتماعي.

(2) وليد شروط ذات طابع معرفي أولا علمي — وثانيا فلسفي.

(3) يؤدي وظيفتين الأولى ذات طابع معرفي والثانية ذات طابع ابيولوجي.

إن هذه الأرضية تضمن لنا إعطاء إطار عام لدراسة مادة الفلسفة حيث يصبح الاهتمام بالكيف أكثر من الاهتمام بالطابع الكمي كما هو الحال في جميع المقررات وبالتالي تجلوز الرؤيا التجزئية الى رؤيا متوحدة.

○ معرض الكتاب المغربي

نظمت حركة الطفولة الشعبية / فرع البيضاء/ معرضا للكتاب المغربي والمجلة المغربية من الثلاثاء 26/2/80 الى السبت فاتح مارس 1980، بدار الشباب الزرقطوني ماهرة منها في التعريف بالكتاب المغربي والمجلة المغربية وإثارة مشاكلها في الأوساط الثقافية.

ثم تنظيم المعرض بمساهمة مجموعة من الأساتذة والعاطفين على حركة الطفولة الشعبية وبمشاركة بعض دور النشر والتوزيع المغربية، وهكذا ضم المعرض مجموعة مهمة من الكتب المغربية وكذلك المجلات منها المكتوبة باللغة العربية أو تلك الإبداعات المعبر عنها بلغة أجنبية خاصة اللغة الفرنسية.

وقد انكبت اللجنة المسؤولة عن تنظيم جميع مراحل المعرض على دراسة الكتب المعروضة وتصنيفها حسب المواضيع الأدبية، الفلسفية، القانونية، الاقتصادية، الاسلامية.. الخ وهيأت كشافا (بيبلوغرافيا) لكل الكتب والمجلات التي تم عرضها.

وتخللت المعرض ندوة حول (مشاكل الكتاب والمجلة المغربيين) كجزء من الأمانة الثقافية المعاشة بمشاركة مجموعة من المهتمين بهذه الظاهرة الثقافية. وخروجنا على تقاليد الندوات تم ترك النقاش مفتوحا، غير مهيء له لا بعرض أو أرضية أو ما شابه ذلك حتى يمكن لكل مشارك الإبداء بآرائه وأفكاره في الموضوع من الوجهة التي يراها صالحة.

طرحت مجموعة من الآراء والأفكار للنقاش انطلاقا من أن المشاكل التي يعيشها الكتاب المغربي والمجلة المغربية كوجه من أوجه الثقافة ببلادنا هي مشاكل بنوية تتعلق وترتبط بالاختيارات المتبعة داخل البلاد. فهناك مجموعة من الأسئلة تتعلق بالتأليف والطبع والنشر والتوزيع والتصدير بشتى أنواعه. والعلاقات المتبادلة بين كل أوجه الثقافة كإبداعات متكاملة تصب في مصب معين، وهناك أسئلة أخرى تتعلق اختفاء مجلة من السوق أو تأخرها عن الصدور، وتجميد كتاب أو حجز جريدة ما، أو عدم حضور جمهور المثقفين الى تظاهرات ثقافية مهمهم.

إن الكتاب، كبضاعة ذات مضامين إيديولوجية تتميز بوظيفته بالتأثير على الشخص كغيره من المؤثرات الأخرى (سينما، مسرح، أغنية، لوحة تشكيلية... الخ)، يعيش مشاكل هيكلية، ويلعب عدة أدوار تلخص في التأثير الإيديولوجي، والتأثير في الأفكار، الإبقاء على الوضع أو دحضه، الدعوة إلى إقرار الأمن الجماعي وصون السلم والسلام، الدفاع عن نظرية، الأشباع بواقع معين... إلى غير ذلك.

لكل كاتب موقع إجتماعي يبرزه وبمكسه من خلال إبداعه.... وبالتالي نجد أن هناك صراعاً إيديولوجياً بين الثقافة السائدة وبين الثقافة المناضلة، فالنضال الثقافي جزء من الصراع الإيديولوجي.

إن خريطة السوق الثقافية المغربية، إن صُح هذا التعبير، تشكل فيها الكتب الأجنبية الأروبية الغالبة العظمى المستمدة من تعبيرات اجتماعية لا تطابق واقعنا من حيث مضامينها، كما تشكل فيها الكتب والمجلات العربية نتاجاً كبيراً بالمقارنة مع الكتب والمجلات المغربية التي تعتبر نادرة. هناك حصار مضروب حول الكتاب المغربي سواء على صعيد الوطن العربي أو على الصعيد الأجنبي، والجزء المتوفر من الإبداعات والانتاجات المغربية لا يمت إلى الهوية المغربية ولا إلى الثقافة الوطنية بصلة إلا فيما ندر (بعض الكتب والمجلات الملتزمة بهيوم الوطن) وهكذا تظل الإبداعات الجادة، نتيجة لهذا الحصار الثقافي، تناضل داخل بحيرة عكرة أو أنها تظل كمينة النفوس.

كما أن انعدام الديمقراطية في مجال الكتاب يشكل مشكلاً جوهرياً. فتقنات التوزيع محتكرة من طرف الأجنبي مما يجعل السوق التجارية للكتب والمجلات محتكرة تنسم بالمنافسة التامة والكاملة.

إن الثقافة كمجموعة من القيم مرتبطة بالممارسات اليومية، والحرب الدائرة على المستوى الثقافي ووجود ثقافة خارج المجتمع لا تمت إلى الهوية المغربية بصلة تسعى إلى تكهيس الأناية والفردية، وربط الانسان المغربي بحياة غريبة، والدعوة للغيبيات وتخدير العقول، وإشكالية التجاوب والتواصل بين المبدع والقارئ، ونخبوية الثقافة والتعليم، كلها عناصر تتجمع لتبلور الأزمة العاشة.

كما أن مشكلة اللغة كأداة للتواصل بمضمون إيديولوجي تظل مطروحة في الساحة الثقافية، على أساس أن لا تكون هذه اللغة /الأداة، عنصراً من عناصر التبعية ولا وسيلة من وسائل استمرارية الفكر الاستعماري، فهل يمكن للكتابة باللغة الفرنسية أن تعبر عن هموم الوطن؟ إن اللغة الفرنسية هي لغة المستعمر وبالتالي فالتعبير عن طريقها يعتبر (... غربة داخل الوطن وقتلا للغة العربية الأم..). لأن اللغة الأجنبية بصفة عامة تهدد إيصال واقع خاص إلى مجموعة من الأوساط الأجنبية، وبالتالي تبقى المزوجة بين اللغة العربية واللغة الأجنبية (الفرنسية بصفة خاصة) كحل وسط لجأ إليه بعض المبدعين.

كما أن الغموض الذي يكتنف بعض الإبداعات يجعل جماهيرية الثقافة شامراً صعب المنال. خاصة وأنه في السنين الأخيرة لم يعد هناك غموض وإبهام في المضمون فقط بل تعداه إلى الشكل، مما جعل القراءة /الدراسة، القراءة/التحليل، القراءة/النقد، صعبة بالمقارنة مع المستويات العالية. لذا يجب التبسيط مضموناً وشكلاً مع الاحتفاظ بنفس القضايا العاشة حتى يمكن لهذا الديوان الشعري أو تلك المجموعة القصصية أن تنتشر بين أوساط الجماهير الشعبية.

إن الوعي بهذه المشاكل التي يعيشها الكتاب المغربي والمجلة المغربية يقتضي تخصص مجموعة من المبدعين في النقد. نقد جل الأوجه الثقافية انطلاقاً من أرض الواقع والممارسة، نقد الكتب والمجلات الصادرة بروح من المسؤولية وانطلاقاً من موقع النقد البناء لا الهجوم المصلحي.

إن الدور النضالي للثقافة (دور يسمى إلى التغيير والابتعاد عن ثقافة الاعلانات والشعارات إلى ثقافة الرؤية والعمق...) وبالتالي يجب تجاوز مرحلة ثقافة ومثقفى المناسبات إلى مرحلة الثقافة الجماهيرية الشعبية اللصيقة بالواقع والمرتبطة ارتباطاً جدياً بالجماة الجماهيرية الشعبية، وهاذفة إلى التغيير أكثر مما تهدف إلى التفسير. وقد اتسمت الندوة رغم المشاكل الظرفية التي أحاطت بها، خاصة المشاكل الزمكانية، بمجدية في التحليل العلمي والنقاش المنبسط، وبإثارة مجموعة من المشاكل التي تعيشها الثقافة المغربية بصفة عامة، والمرحلة /الطفرة للثقافة البديلة بصفة خاصة.. وبالاعتماد على النفس يمكن تجاوز مرحلة (وجود الأزمة وغياب المحاولة) ووجود أزمة تعيشها ثقافتنا الوطنية معترف بها من طرف المثقفين المبدعين أنفسهم، والانتقال إلى مرحلة الثقافة الشعبية الجادة التي تحاول وتحاول كمي تصل إلى الهدف، وتستصل.

مع التحولات الكمية والنوعية التي تشهدها الساحة الثقافية في المغرب، طلعت علينا مجموعة من الكتب المتصلة بالحركة الوطنية، تاريخيا أو رواية أو توثيقا، مكتوبة من طرف بعض الذين عاشوا هذه الحركة، كتب متعددة، آخر كتاب الحاج الحسن بوعباد عن « الحركة الوطنية والظهر البربري (لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج) »، صادر عن دار الطباعة الحديثة بالبيضاء، وعدد صفحاته ٦٦٠. أهمية هذا الكتاب أن مؤلفه وجامعه أحد أفراد الحركة الوطنية الذي لا تعرف عنه الكثير. ولا شك أن إقدام الأستاذ بوعباد على تحمل أعباء الجمع والتأليف والنشر عمل يستحق كل تقدير، مادام وحده المطلع على غالبية الأحداث الواردة في الكتاب، والشوفر على الوثائق التي جمعها، وخاصة من صحيفة « الفتح » المصرية.

مستهان يتحكما في الكتاب : الأول جمع الوثائق التي رأى الكاتب أنها مهمة من حيث تطرقها للظهر البربري، والمنشورة في مصر على الخصوص؛ والثاني ذكر لمساهمة المؤلف في مناهضة هذا الظهور، بدءا من أحداث القرويين بفاس، وانتهاء باتصالاته ومحاضراته في مصر من أجل فضح اعلان الفرنسيين في المغرب للظهر البربري سنة ١٩٣٣. هذان المستهان يعطيان للكتاب طابع السيرة والتوثيق، كل منهما يعضد الآخر ويتممه. يتخلل هذان المستهان لون من الذكري عن المظاهرات، والاجتماعات السرية، والاحتفالات، خاصة بمناسبة قتل شكيب أرسلان الى طنجة وطلوان.

مجهود ضخم اذا، رغم أن الكاتب يذكر أن الفرنسيين استولوا على وثائق عديدة كان يحفظها في بيته، يواجها بذاكرة متقدة أنا، ونصوص جميلة أنا آخر (راجع الثورة الفكرية في المغرب الأقصى ص ٥٠، واستجواب الأستاذ أحمد بلافرج مع شكيب أرسلان). على أن قراءة هذا الكتاب نعلمنا تتوقف عند بعض الملاحظات، ثم بعض الأسئلة التي نرجو أن تتوصل من الأستاذ بوعباد بجواب في شأنها.

١ - إن المادة الأساسية للكتاب هي ما نشرته صحيفة « الفتح » (التي لا نعرف بالضبط موقعها من الصحافة الغربية آنذاك ولا مدى انتشارها) من مراسلات مغربية في الموضوع، وردود عبد الدين الخطيب على صحيفة الأهرام، ومقالات شكيب أرسلان دفاعا عن القضية المغربية، وملاسلات الأستاذ أحمد بلافرج من باريس، وكذا ثبت بعدة بيانات أصدرتها الجمعيات والهيئات الاسلامية في مختلف البلاد الاسلامية. وهذه المادة تعطي الدليل على أن الظهور البربري عولج من زاوية دينية قبل أن ينظر فيه من الناحية السياسية. وربما كانت سيطرة هذا التوجه على نشاط الأستاذ بوعباد في مصر وتأكيده من طرف صحيفة « الفتح » لم يتغير لدى المؤلف الى الآن. فهل كان المواجهون للظهر البربري من بين التنظيمات الدينية (الانحوان المسلمون) فقط، في مصر والمشرق عامة، أم كانت هناك مواجهة، لم يوردها المؤلف، ذات طابع سياسي من قبل القوى الوطنية والديمقراطية؟

٢ - من النقاط الهامة التي أثارها الوثائق المثبتة موقف صحيفة « الأهرام » المسام أو المؤيد لوجهة نظر السياسة الاستعمارية الفرنسية. وهناتساءل : ألم يكن من المفيد إثبات نصوص هذا الموقف حتى نتسكن من تحليلها وفهم أبعادها وخلفياتها ؟

٣ - يظل سفر الأستاذ محمد بوعباد الى القاهرة غامضا، فهو يذكر أنه توجه الى الدراسة بالأزهر سنة ١٩٢٦، ولكنه غادر المغرب (عن طريق طنجة) أثناء الأحداث مباشرة، دون أن يبين لنا هل كانت مبادرته شخصية أم نتيجة إتفاق جماعي مع الأعضاء المؤسسين للحركة الوطنية بفاس، هل كان عمله في القاهرة، وطبيعة إتصالاته ونشاطاته، نابعين من محض إختياره، أم أن هناك توجيهها داخلها لعمله في الخارج ؟

٤ - إن الكتاب يرصد التحرك الوطني في الخارج، هذا ما يرحي به العنوان، غير أن الوثائق المثبتة لا تولي أهمية كبيرة لوضع الوطنيين في فرنسا، وطرح المسألة في إسبانيا، فالحدث عن معارضة الظهور في باريس لم يأت الا هامشيا، من خلال مراسلات الأستاذ أحمد بلافرج، وبعض المراسلات المغربية، ولذلك ألم يكن من الأفضل جمع الوثائق الخاصة بما حدث في فرنسا، من إتصالات، وكتابات، ومحاضرات، وتجمعات ؟

٥ — هناك جانب آخر تمت الإشارة بصيغة عابرة، وهو موقف القوى الفرنسية المناهضة للظهير البربري. هذه نقطة هامة جدا، لأن الدراسة الموضوعية تفرض علينا الاطلاع على هذا الموقف وتقويمه. فما حجم تأثير هذا الموقف في فرنسا خاصة وأن الكاتب يأتي ببعض ردود فعل السلطة الفرنسية في المغرب على بعض ما كان يكتب في فرنسا ؟

هذه الملاحظات الأولية التي حاولنا طرحها هي قبل كل شيء مساهمة في تدارك بعض القضايا المعتمة التي تحتاج للشرح والتوثيق. وإذا كانت مسألة الظهير البربري لم تدرس بعد بما فيه الكفاية، بالعربية على الأقل، ما عدا بعض الأبحاث الهامة، من بينها التفسير الاقتصادي الذي أعطاه المناضل الشهيد عمر بنجلون للظهير، فإن كتاب الأستاذ بوعبيد يأتي ليقدم لنا، نحن الشباب، صورة أخرى عن الكفاح الوطني، ولبحث الأعضاء الآخرين، الذين عاشوا أحداث الظهير ومازالت على قيد الحياة، على إتمام عمله من حيث إلقاء الضوء الكافي على موقف المغاربة، خارج المدن، في الريف والأطلس المتوسط وسوس، من هذا الظهير، فالكاتب التي تناولت الموضوع تكاد تبهم بموقف سكان المدن دون غيرهم.

محمد بنيس

محاكمة الشعر في المغرب

أصدرت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء يوم الأربعاء ١٨ يونيو قرارا يقضي بتأييد الحكم الابتدائي الذي ادان الشاعر عبد الله ازرققة من أجل تهمة المس بالمقدسات والتصرف على الإخلال بالأمن العام، وحكم عليه بستين جرسا نافذا و ٥٠٠ درهم غرامة.

وجدير بالذكر أن الشاعر ازرققة استأنف بواسطة دفاعه هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة فعرض الملف على محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٨٠/٦/٤ حيث استمر رئيس الجلسة السيد العربي الادويشي الشاعر ازرققة عن التهم المنسوبة إليه فأجاب بأنها ليست في الواقع الا تبريرا لاعتقاله والقبارة لحيته في التصير، وقد المس بمثل النيابة العامة السيد مداح مصطفى رفع العقوبة الى حددها الأقصى الذي هو خمس سنوات جرسا نظرا لما سماه « خطورة الافعال المنسوبة للمتهم ».

أما دفاع الشاعر ازرققة الممثل من طرف الاستاذ علي الكتاني فقد ابرز من جديد فراغ الملف وعدم ارتكاز الحكم الابتدائي على أساس، موضحا أن النيابة العامة التي حركت المحاكمة لا تتصور على المعايير الأدبية التي قد تمكها من إعطاء القصائد الشعرية التي هي وسيلة الآليات الوحيدة في الملف مدلولها الحقيقي مستشهدا بعدة نماذج من الشعر العربي يختلف فيها المعنى اللفظي عن المدلول الذي يتوخاه الشاعر.

كما أوضح الدفاع ان اعتقال الشاعر ازرققة وتقديم قصائده كوسيلة إثبات بشكل خرقا للمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان. والتي تمت المصادقة عليها من طرف المغرب وخصوصا ما يتعلق منها بحق المواطن في التصير، كما يشكل خرقا للمقتضيات الدستورية التي تضمن حرية الرأي.

— واستغرب الدفاع من جهة أخرى كون الحكم الابتدائي قضى « بإبادة القصائد المحجوزة » وتساءل هل أصبحت احكام المحذرات تطبق على الشعراء... اذ المعهود ان المحاكم لا تقضي بإبادة المحجوز الا اذا كان فيه ضرر على الأفراد أو المجتمع، أما إبادة القصائد فتقتضي إبادة الجرائد التي نشرت فيها بل وإبادة رؤوس من يحفظها..

على هامش « مهرجان البديوي الأول » بالبيضاء : أما أن أولان التقاعد ؟

1 — لم تأت السطور التالية سوى تلبية لرغبة عبد القادر البديوي نفسه التي عبر عنها مراراً وتكراراً خلال مسرحيات « مهرجانه الأول »، بشكل غير مباشر ، والتي تدور حول أن النقاد المسرحيين المغاربة يتمون بما يجري في الخارج من عروض مسرحية أكثر مما يتمون بما يعرض على خشبات بلادهم، وأن هؤلاء النقاد يكتبون عن جميع المسرحيين المغاربة باستثناءه هو، رغم أنه يعمل في الميدان منذ أزيد من ربع قرن (منذ 27 عاماً بالتحديد) على حد روايته . وفعلاً ، فإن المرء ليتساءل مع نفسه : أليست كل هذه السنوات كافية لأن تنال تجربة البديوي (الواسعة والعريضة) حقها من التقويم ؟ ذلك هو العامل الثاني الذي يدفع المرء للكتابة عن هذه التجربة، وانطلاقاً من « المهرجان المسرحي الأول لفرقة البديوي » الذي شهدته مدينة الدار البيضاء مؤخرًا.

2 — منذ البداية ، لا بد من وضع بعض النقاط على بعض الحروف بخصوص عدد من المغالطات التي جاءت على فم البديوي ، خاصة ، أثناء خطبته المعصماء الأخيرة التي ألَّفهاها على المتفرجين بعد آخر عرض : (الحاج الناجح).

لقد شكك البديوي للجمهور إهمال أجهزة الاعلام له ولمهرجانه ، وكل ذلك ليقول إنه نتج في "مهرجانه" رغم «الحصار الاعلامي الشديد» الذي ووجه به . إلا أنه يعلم — هو قبل غيره — أن الاعلام الذي ناله مهرجانه ربما لم يسبق أن حظي به أي عرض مسرحي بالمغرب . يكفي للتدليل على ذلك الاشارة الى الاعلان اليومي الذي بثته التلفزة قبيل وطيلة أيام "المهرجان" ، عن مجمل المسرحيات المعروضة . وهو اعلان لا يمكن اعتباره خاصاً بمدينة الدار البيضاء وحدها، ما دام بث التلفزيون وطنياً، وما دام سيخلق لدى المتفرجين في المناطق الأخرى من البلاد إحساساً بالقمع — لأنهم لم يحظوا بمشاهدة شيء يعلن عنه في التلفزة — واستعداداً للانكباب على مسرحيات البديوي حال عبورها بقرينهم أو مدينتهم.

ونشككي البديوي أيضاً من ضعف وهزال المنحة التي تبه وزارة الشبيبة والرياضة إياها، رغم "كفاحه الشديد من أجل المسرح المغربي"، كما انتزه كل الفرص — الممكنة وغير الممكنة — داخل عدد من مسرحياته المعروضة للاشارة إلى ضعف الوضعية المادية لـ "الفنان" في المغرب . وهنا يمكن لاي كان أن يقول للبديوي إن هذا الأمر بدوره — وفيما يتعلق به وبأخيه وقرنته — مجرد مغالطة.

لقد أشار هو بنفسه إلى أن الأسبوع شهد ثمانية آلاف وخمسمائة متفرج (8500)، وإذا علمنا أن سعر التذكرة هو (10 دراهم)، فإن المدخول الاجمالي لـ «المهرجان» بلغ ثمانية ملايين ونصف فرنك (أي سنتيم) سيأخذ منها ربحاً صافياً يعادل السبعة ملايين أو السبعة ونصف وهنا لا يملك الواحد منا — حتى أكثرنا حجلاً — إلا أن يسأل البديوي : هل «المسرحي» الذي يحصل على سبعة ملايين فرنك في الأسبوع في حاجة إلى «منحة» من الوزارة؟ إنه هو، في الواقع، الذي يجب عليه توزيع المنح التشجيعية على فرق الهواة، من أجل دعم المسرح المغربي بالفعل، وتكوين ممثلين محترفين للمستقبل.

هذا، بطبيعة الحال، دون الاشارة إلى «المهرجانات» و «الأسابيع» الكثيرة التي ينظمها البديوي في عدد من المدن والمقرى خلال السنة، والتي فا «مدغورفا» الخاص بها أيضاً. (مهرجان إنفران مثلاً) قد يحتج البديوي هنا ويقول إن مبلغ الثمانية ملايين ونصف رقم مبالغ فيه إلى حد ما، ما دامت هناك بطاقات للطلبة يبعث بنصف الثمن، أي ب(5 دراهم). وهنا نضع بدنا على واحدة من أشنع «الملابس» المحيطة «بالمهرجان». فينكل بساطة: لم تكن هناك بطاقات للطلبة، حقيقة أنها مكتوبة بالاعلان المتفرج، إلا أن الطالب الذي يذهب إلى شباك التذاكر، مصحوباً ببطاقة تعريفه الدراسية، لسحبها، يفاجأ بأنها نفدت، وبأنها غير موجودة. حتى وإن كان هذا الطالب من أول الواقفين أمام الشباك. لقد صرح البديوي أمام الجمهور في خطبته الغضبية الأخيرة أنه هو الوحيد من بين المغاربة الذي يخصص للطلبة سعراً مناسباً لمشاهدة مسرحياته: ولا يعلم المرء أين يمكن للبديوي أن «ينجي وجهه» أمام مغالطة كبرى من هذا النوع !

3 — بعد تسجيل هذه المغالطات ندخل للأساس، وهو «مسرح» عبد القادر البديوي نفسه، الذي تطبل وتزمر له فرقة، وعلى رأسها هو، منذ كان يلصق صورته على حيطان مدينة الدار البيضاء مكتوباً عليها «نجم المسرح المغربي».

قد يقول المهتم بـ «تطور» «المسرح البديوي» أنه، والحمد لله، لا زال «محافظاً على صباغته» طيلة 27 سنة، أي ان فكر البديوي اليوم هو فكره غداً، وأنه بنعمه، فيه ما يسميه بعض الناس — خاصة ذوو الاهتمامات الاجتماعية والفكرية — تطوراً. كما قد يقول المهتم بالعمل المسرحي في حد ذاته إن ما يعرضه البديوي على الخشبة لا يمكن أن ينتمي إلى المسرح بأي حال من الأحوال، ولا حتى إلى «الحلقة»، وأنه مجرد «قصارة» بين اصدقاء، يستحسن أن تبقى بين جدران المنازل ولا تخرج للعرض امام الناس.

إلا أن ما يهينا هنا من مسرح البديوي هو مسألة أخطر من ذلك، ونعني بذلك مدى صحة ادعاءاته الكثيرة والمتكررة بأنه «يعبر عن واقع الشعب، وينشر التوعية».

فمن المسلم به أن المسرحية الجيدة — مثلما هو الفن الجيد عموماً — هي تلك التي تجعل المتفرج على بينة من واقعه، بكتشفها عن العلاقات الحقيقية الموجودة ضمن هذا الأخير، وعن «الداء وأسباب الدواء» — إن نحن استعملنا تعبيراً طبياً — بحيث أن المتفرج يحس، بعد مشاهدته للمسرحية، أن العالم أصبح جديداً أمام عينيه، وأنه صار يظهر له واضحاً أكثر من السابق.

فأين يمكن وضع مسرح البديوي ضمن هذا السياق ؟

نظراً لضيق الحيز هنا، سوف نكتفي بالإشارة إلى مشهد نموذجي، فعلاً، لمسرح البديوي، من مسرحية «رأس الدرب» الشهيرة.

يقول واحد من الممثلين لبقية زملائه، بعد مشاهدتهم لتصيين يتعاطيان المخدرات — «يشمان السيلسيون» — : «انتظروا، سوف أذهب إلى «الجزالة العامة» وأقرأ بعض الكتب حول اسباب انتشار المخدرات، وحول ظاهرة انحرف الشباب، ثم أعود لكي نتناقش في الأمر» ! وفعلاً، يذهب، ثم يعود ليتحدث في مشهد آخر عن الأسباب فيقول : «إن السبب في ذلك واضح، وهو انعدام القدر الكافي من دور الشباب التي يملأ الشباب بها اوقات فراغهم !».

إن هذا الممثل هنا، بما أنه يقف على الخشبة، وما أن الخشبة، تقع أمام المتفرجين لكن فوق رؤوسهم، يستعمل «مركزه» المسرحي ليقدم للناس كشفه وكأنه الحقيقة ! ويخرج «المتفرج» «السيط» وفي ذهنه أنها «الحقيقة» فهل هي الحقيقة بالفعل ؟ هل حقيقي أن الشباب يتخدر وينحرف لأنه لا يجد مكاناً أو شيئاً «تقريباً» يملأ به وقت فراغه ؟ ونطرح السؤال على البديوي بطريقة أخرى فنسأله : ألا ترى معنا أن تزايد عدد المنحرفين والمتعاطين للمخدرات مرتبط بالسياسة التعليمية التخريبية التصفوية للبلاد ؟ تلك السياسة التي لا يصل معها إلى التعليم الجامعي سوى 3% من تلامذة الابتدائي. (تلامذة الابتدائي انفسهم الذين لا يمثلون سوى 50% من الأطفال الذين يبلغون سن التمدرس ويكون 97% منهم عرضة للضباع) ؟ أليس الانحرف وتعاطي المخدرات — وهما أمران يتجان تحت سمع وبصر السلطات — واحدة من النتائج الخلقية — الاجتماعية لنظام رأسمالي — تابع لا يهجمه الرفع من المستوى الاجتماعي و الفكري للمواطنين بقدر ما يهجمه إستغلال مختلف جهودهم لمراكمة ثرواته وتعزيز سيطرته، بحيث يصبح الأساسي عنده هو تمهيش المواطن وإبعاده عن «السياسة» ؟ وهل أفضل — في هذه الحالة — من الانحرف وتعاطي المخدرات ؟ إن الدواء الذي تقترحه مسرحية البديوي، شبيه بالأسيرين الذي يعطى للمريض بورق سرطان لا علاج له إلا الاستئصال ! وبذلك نهيمس في أذن البديوي : إن حل مسألة المخدرات، ومسألة البطالة، ومسألة الرشوة والمحسوبية... إلخ حل لم يعد ممكناً تحقيقه جزئياً، وفي كل قطاع على حدة، وإنما يتحقق ضمن حل كلي شامل، وضمن تصور مجمل لحركة التاريخ، وللمهام التي تفرضها علينا المساهمة في بناء مجتمع مغربي متحرر وديمقراطي وشعبي. وبذلك فإن كل ما يطرحه من «كشوفات» داخل مسرحياته، ليس سوى وعي «زائف» ما دام يهمل الأساسي في تشخيص الداء، ليتحدث عن الثانوي، وليقدمه للمتفرج، بذات الوقت، أساسياً وهما يصعب من حقنا مطالبة البديوي بالتوقف عن تكرار قوله بأن مسرحه يساهم في «التوعية الشعبية» ما دام لا يساهم سوى في «تطمين» الشعب، هذا الشعب الذي صار ينتبه له شيئاً فشيئاً ويكتشفه على حقيقته.

4 — إن البدوي، في الواقع على وعي محدود لعبته : والقائمة على السير فوق جبلين : إرضاء الجمهور بما سلف — أي بشيء يوهمه بأنه واقعه الحقيقي ! — وإرضاء السلطة بذات الوقت، تلك السلطة التي تعمي وتفهم دور « مسرح البدوي » كصمام أمان بنفس عن الناس، « وينزل عنهم شوكتهم » أيضاً. لقد قضى البدوي — على حد روايته الواردة في البناية — 27 عاماً بالمسرح. وإذا كان أمر مسرحه على ما ذكرناه عليه، فربما جاء الوقت لكي يسمع البدوي : إن وقت تقاعده قد حان، وأنه لم يعد لديه شيء يضيفه إلى المسرح المغربي (بل ولم يضيف إليه أي شيء على وجه الإطلاق مثلما أضاف إليه لعلج والصدقي مثلًا). جاء الوقت لكي يسمع البدوي أن مسرحه انتهى مع إنتهاء عهد « لغبهة و الشاي و التصفيقات » التي أعقبت حصول المغرب على إستقلاله السياسي. و حتى إذا كان البدوي يحتج بأن المسرح لديه، في الواقع مجرد أداة « بصور بها طرفا من الخبز » فإن بالإمكان أن نقول له إن ما جمعه لحد الآن « من المهرجانات والدورات » كاف لأن يعيش شيخوخة هانئة، بعيداً عن كلر الدنيا وصداعها. فهل ترى يسمع البدوي هذا النداء؟ ذاك ما تتمناه.

مصطفى المسناوي

* بيان من الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة

تلقت الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة بإستياء كبير القرار الوزاري القاضي بحرمان الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا من التسجيل بشعب الفلسفة بكليات الآداب. والجمعية إذ تطالب المسؤولين بالتراجع عن هذا القرار الخطير، تنتهز هذه الفرصة، لتوضح للرأي العام بعض النقاط، التي تسمح بوضع هذا القرار في إطاره الحقيقي.

1 — «إن ربط التعليم بالتنمية» وإغلاق شعبة الفلسفة نتيجة لذلك، مغالطة تجيب عنها الخريطة الجامعية التي نشرتها وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر، وكذلك طبيعة التخصصات المحدثة، أو التي تمت تقويتها، سواء في كلية الآداب أو في كليات أخرى، ولذلك فإن الجمعية ترى أن إغلاق شعب الفلسفة في وجه الطلبة، لايسعى في الأساس إلى تصفية هذه المادة، كإداة للدراسة والتخصص، لا يجد حامل الإجازة فيها منافذ كافية على مستوى التشغيل، وإنما إلى تصفية الفلسفة ذاتها كفكر علمي نقدي ومتفتح.

2 — إن تقلص فرص التشغيل بالنسبة لحامل الإجازة في الفلسفة، لا تعود في نظرنا إلى ككرة المتخرجين فقط، وإنما بالأساس — إذا ما اقتصرنا على ميدان التعليم فقط — إلى تخفيض عدد ساعات الفلسفة بالثانوي من 8 إلى 5 ساعات وحذفها من الشعب الرياضية والتقنية

3 — إن هذا القرار يأتي في نظرنا للهجومات التي تعرضت وتعرض لها الفلسفة من طرف أشخاص وهيآت لا تربطها أية علاقة بالتنمية أو التشغيل أو التعليم. والتي حاولت أن تعود بالنقاش حول الفلسفة إلى حجج ومناخ القرون الوسطى، والتي سبق للجمعية أن ردت عليها في إبانها، وأشعرت المسؤولين في وزارة التعليم بذلك، وخصوصاً في الرسالة الموجهة إلى السيد وزير التعليم الابتدائي والثانوي أنذاك والمؤرخة ب 5-1977.

4 — إن الجمعية المغربية لمدرسي الفلسفة، تطالب المسؤولين في وزارة التعليم بإعادة النظر في هذا القرار الذي يضرب «التنمية» التي تسعى الوزارة إلى تكييف التعليم معها في إحدى أسسها الفكرية الأساسية، كما تطالب من كافة الهيآت والمنظمات المهنية والوطنية، التعبير عن مساندتها للجمعية، والعمل على إلغاء هذا القرار الخطير.

الرباط في 1980/7/23

إطلاق سراح الشاعر عبد اللطيف اللعبي

تم الإفراج عن الشاعر عبد اللطيف اللعبي بعد أيام من حصوله على جائزة من فرنسا، بإسم الدفاع عن الحرية، حرية الرأي والتعبير وذلك ضمن مجموعة من المعتقلين السياسيين.

تم الإفراج عنه في تاريخ 18-7-1980، وقد قضى بالسجن مدة ثماني سنوات ونصف، عانى خلالها من المحن النفسية والجسدية ما لم يعد خافياً على المثقفين والمناضلين المتبعين لاختبار الشهادة في زمن الاغتراب. ومعلوم أن التضامن مع الشاعر عبد اللطيف اللعبي والحملة من أجل حريته قد إتسعا وطنياً وعربياً ودولياً.

أما الجائزة فهي من تسليم لجنة تحكيمية يرأسها أوجين يونسكو من الأكاديمية الفرنسية على عملين أديبين للشاعر هما « عهد الربيبة » الصادر عن « لوسوي » و « تاريخ مصلوبى الأمل السبعة » الصادر عن « لا طابل راز »

تضاف هذه الحجة للتوكيد على أن عبد اللطيف اللعبي يستمد دفة الشعرى من موقعه الملتحم بقضايا الانسان في المغرب، وفي تلك البلاد المهاجرة الى تخررها .

هنيئاً لنا وللمصديق الشاعر عبد اللطيف اللعبي.

تسمى أن يمتد إجرء السراح ليشمل باقي المعتقلين السياسيين، ومن بينهم الصديق الناقد عبد القادر الشاوي، والشاعر عبد الله ازرقفة.

« الثقافة الجديدة »

المشروع : مجلة جديدة من أجل توطيد الفكر الاشتراكي

تعزز صف الثقافة التقدمية المغربية مؤخراً بصدور العدد الأول من مجلة « المشروع » عن لجنة الدراسات التابعة للجنة الادارية الوطنية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، راقعة شعاراً لها : « من أجل توطيد الفكر الاشتراكي »

تتنوع دراسات العدد بين فكرية واقتصادية واجتماعية وسياسية...ومن بين الاسماء المساهمة نذكر: محمد عابد الجابري، عبد الله العروي، فتح الله و لعلو، الحبيب المالكي، خالد عليوة، محمد يرادة...

وقد صُبر للعدد الأول عبد الرحيم بو عييد بمقدمة قيمة من بين ما جاء فيها : «...وثقافة المستقبل لا يمكن أن تكون إحتكاراً لجهة من الهيئات أو حزب من الأحزاب. إنها ستكون، بالضرورة، من نتاج كل المثقفين الذين يعملون من أجل المستقبل الذي ينشده شعبنا، المستقبل الذي يتحقق فيه تحرر الانسان المغربي من كل أنواع الاستغلال و الاستلاب. وتطمح هذه المجلة إلى أن تكون منيراً لجميع هؤلاء المثقفين الملتزمين بقضية التحرر و التقدم، دوماً اعتبار لانتباههم الحزبي أو عدم إنتباههم. إن الانتباه الوحيد هو ذلك الذي يتحدد بالانخراط في المشروع الذي تطمح إلى حمله هذه المجلة، مشروع ثقافة وطنية تقدمية وشعبية بالمعنى الذي شرحناه آنفاً...»

بقي أن نقول إن « المشروع » سوف تصدر ثلاث مرات في السنة.. وليس لنا إلا أن نرحب بها وتتمنى لها العوام والاستمرار.